

اللجنة العليا للمخرجانات

تأميم المجال

الثقافي والفني

في مصر



مركز هردو
لدعم التعبير الرقمي
HRDO CENTER
To Support the Digital Expression



اللجنة العليا للمهرجانات

تأميم المجال الثقافي والفني في مصر

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

Cairo - 2018

اللجنة العليا للمهرجانات

تأميم المجال الثقافي والفني في مصر



مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

cairo - 2018

www.hrdoegypt.org
info@hrdoegypt.org



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات
إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار ٣.٠](#)
[غير الموطنة](#)

المحتويات

| | |
|----|---|
| ٥ | مقدمة |
| ٧ | الأطر القانونية المنظمة لحرية الإبداع |
| ٨ | ضد كل ما أنتجته الثورة |
| ٩ | السياسات الثقافية في مصر |
| ١٥ | المحطة الأخيرة : بالقانون يمكننا أن نمنع أي شيء |
| ١٧ | خاتمة |
| ١٨ | مصادر |

مقدمة

نشرت الجريدة الرسمية يوم ١١ يوليو الحالي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٨ لعام ٢٠١٨، والمعني بتنظيم إقامة الحفلات والمهرجانات. وينص على عدم جواز تنظيم أو إقامة مهرجان أو احتفال إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الثقافة، يحاول التقرير الحالي النظر في تبعات هذا القرار من خلال تقديم بانورما عامه للسياسات الثقافية والفنية المستقلة في مصر في ضوء ارتباط تلك السياسات بالسياق الاجتماعي والسياسي التي نعتقد أنه ناتج بالأساس من ثورة يناير .

شكلت الثورة المصرية فرصة متجددة لما يمكن ان نسميه بالفن المستقل أو الثقافة المستقلة بشكل عام ، وسواء كانت تلك الفرصة على مستوى الموسيقى أو السينما أو الأدب. لكن مع انحسار الحراك الثوري فيما تلي يوليو ٢٠١٣ وبداية فترة القمع بدأت السلطة المصرية تتنبه لتلك المساحات التعبيرية التي ساهمت بشكل ما أو بأخر في التأثير والتعاطي مع المجال العام الاحتجاجي التي أنتجته يناير، لم تنتج يناير فقط خطابا سياسيا غير سائد مقارنة بالخطابات السابقة لكنها في الوقت نفسه إتاحت لتلك الخطابات الثقافية أن تنتشر خاصة بين أوساط كبيرة من المتحمسين لفكرة يناير نفسها .

طرحنا تلك الاستقلالية الثقافية والفنية قضايا لم يكن للمجتمع المصري أن يتقبل طرحها في الماضي الزمني القريب، وكان أخرها مثلا حفلة مشروع ليلي في ٢٠١٧ والتي جعل المثلية الجنسية للمرة الأولى تتحول لنقاش عام داخل المجتمع المصري . ورغم ما يمكن الجزم به بأن تلك الحفلة هي خلف قرار رئيس الوزراء الأخير بإنشاء اللجنة العليا لتنظيم المهرجانات في محاولة أخيرة من الحكومة المصرية للسيطرة على هذا النشاط المستقل .

لم تكن المبررات القانونية فقط هي وراء المنع الذي لافته الحفلات والمهرجانات الفنية وحتى الأحداث والندوات في الفترة الأخيرة فكثيرا ما يتعرض الكثير منها للمنع أو وقف إصدار التصاريح بدون إي مبرر قانوني واضح أو حتى للمداهمة في أثناء الحفلة أو الحدث من قبل الشرطة المصرية .

ثمة ما يمكن أن نسميه بالصعود المستمر لتلك النزعة السلطوية من قبل الحكومة المصرية وسعيها الدؤوب لفرض السيطرة على الفن والثقافة المستقلين في هذا البلد منذ يوليو ٢٠١٣ نظرا للارتباط العضوي بين ما يمكن أن يمثله هذا الفن وتلك الثقافة من

قيم اجتماعية وثقافية أنتجتها يناير أو ساعدت على جعلها محل جدال في المجتمع المصري . ثمة صراع مؤسسي حتى على الخطاب الثقافي في مصر بين المؤسسات المستقلة والمؤسسات التابعة للحكومة ممثلة في وزارة الثقافة المصرية، حتى أن هناك صراع داخل وزارة الثقافة المصرية نفسها حول التنازلات التي أضحى المثقفون المصريون يقدمونها للسلطة المصرية في ظل حالة العسكرة الواضحة للمجتمع المصري فيما تلي يوليو

إذن ومن هذا المنطلق يحاول التقرير هنا القيام بمهمة الرصد الكيفي وليس الكمي لهذا النزوع السلطوي للحكومة المصرية منذ لحظة يوليو ٢٠١٣ وحتى الآن لما يكشفه هذا النزوع من نوايا مضمرة من السلطة الحالية تجاه المجتمع وتجاه حالة يناير ٢٠١١ بالتحديد ، ويمكننا هنا في المقدمة أن نحاول أن نعرف حالة يناير نفسها لأنها سوف تكرر كثيرا في سياق التقرير الحالي ولأنها من وجهة نظر الباحث تبدو مؤثرة جدا في النزاع الشخصية والعامة لدي الأشخاص والسلطة بشكل عام ومن ثم تساهم في ردود أفعالهم على الثقافة المستقلة .

ثمة قصديه واضحة في استهداف الفترة بين يوليو ٢٠١٣ وحتى الآن بالرصد والتحليل لأنها بداية انسداد المجال العام السياسي المصري بعد حالة السيولة الثورية، لكن هذا لا يعني أن الدولة ممثلة في الأجهزة البيروقراطية الأكبر وحتى في ظل النظام السياسي للإخوان المسلمين لم تكن تستهدف هذه المساحة المستقلة.

أيضا يركز التقرير بشكل كبير على رصد حالة الفرق الموسيقية المستقلة والمضايقات التي تعرضت لها في تنظيم حفلاتها في المدة الزمنية التي حددناها مسبقا . لا ينبغي هذا تعرض الأنشطة الثقافية المستقلة الأخرى لمضايقات تتعلق بحرية الإبداع خاصة في أن السلطة الحالية أظهرت منذ اللحظة الأولى أنها ضد حرية الإبداع، فالمشهد الشهير لحرق الكتب التي قيل أنها تروج لفكر الإخوان داخل مدرسة هي أكبر دليل على هذا ، وأيضا إجراءات الغلق والتضييق على عدد من المبادرات الثقافية المستقلة مثل مكاتب الكرامة والفن ميدان وغيرها الكثير .

يحاول التقرير في النهاية أن يقدم تحليلا لما يمكننا أن نتبعه من التضييق الممنهج على حرية التعبير والإبداع خاصة في مساحات الفن المستقل وما يمكن أن يكشفه هذا الاتجاه عن الاتجاهات العامة في الفترة القادمة بالنسبة لهذا المجال الفني المستقل وبالنسبة لحرية الإبداع بشكل عام في مصر .

الأطر القانونية المنظمة لحرية الإبداع

نص الدستور المصري الحالي الصادر في سنة ٢٠١٤ راعى المُشرِّع بإقراره للمادة (٦٧) من الدستور و التي تُلزم الدولة بحماية المبدعين بداية و منع الحكم عليهم بأي عقوبة سالبة للحرية، مع إلزام النيابة العامة في فتح باب التحقيقات بنفسها في حالة القيام بالتحقيق في واقعة بسبب عمل إبداعي ولا يكون للأفراد صفة في ذلك. مع ذلك فإن القضاء المصري متكدرس بالقضايا المُتهم فيها مبدعين حتى بعد صدور النص الدستوري، آخر هذه الأعمال هو فيلم ريجاتا والذي حُكم فيه علي منتجته بالحبس سنة مع الشغل و كفالة مالية ه آلاف جنية، وغرامة ١٠ آلاف جنية، لاثامها بخدش الحياء العام، بعد أن قدم أحد راغبى الشهرة على حساب المبدعين بلاغا بنشر مصنف فني يحتوي على صور خادشة للحياء. وقد جاء حيثيات الحكم: "ما أتته المتهمه من جرم يمثل خرقا للمجتمع ولقيمه وعاداته وأعرافه التي باتت تنهار نتيجة لمثل تلك الأعمال التي تعصف بالأخلاق والعادات والتقاليد والأعراف."

لا ترتبط الحالة التي يرصدها التقرير والمتعلقة بالاحتفالات والمهرجانات الفنية فقط بحرية الإبداع لكن أيضا تتعداها لتشمل وبشكل أهم حرية التعبير والتي نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ١٩ على "أن لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دونما مضايقة والتعبير عنها بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"، كما كرس العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هذا الحق، وبينما يكون الحق في حرية الرأي والتعبير مطلقا، يجوز بمقتضى العهد إخضاع هذا الحق لبعض القيود التي يجب أن يتم التنصيص عليها في النصوص التشريعية.

يمكن أيضا وفي الحالة المصرية أن نعتبر هذا القرار وبالأساس هو الاعتداء على الحق في التجمع السلمي وهو ما تحاول الدولة المصرية محاربته منذ يوليو ٢٠١٣ وبشكل كبير وقد شكل العداء الذي يمكن أن يرصده الجميع لروابط الألتراس وحالات القبض عليهم عند حضور المباريات أو التعقب لقيادات تلك الروابط المثال الأكبر علي هذا .

ببساطة تعتبر السلطة الحالية أي محاولة للتجمع أو تنظيم شيء ما بشكل مستقل عن أجهزتها هو شيء يجب محاربته. تسعى الدولة لتدجين الإبداع والفن والثقافة بشكل عام في حظيرة مؤسساتها البيروقراطية .

ضد كل ما أنتجته الثورة

نطلق أي فهم موضوعي لأي ثورة بأنها لا تموت بل يبقى منها دائماً شيء، طيف أخير يمكن أن يتراءى لأتباعها أو خيط أخير يمكنهم التشبث به. هذا الخيط وذلك الطيف هو ما يمكن أن نسميه حالة يناير نفسها، وفي مصر يمكننا أن نوسع دائرة حايه يناير قليلاً لتشمل الفن المستقل أو في بعض الأدبيات يطلق عليه الفن الثوري الذي أنتجته الحالة الثورية لي ناير نفسها. ليس معني هذا أن الفن الثوري هو نتاج لحظة ي ناير فقط ولكنه يعبر عن تفاعل أكثر رحابة بين عالمي ما قبل ي ناير وما بعدها.

ومن ثم يمكننا تعريف حالة ي ناير الثقافية علي أنها النزعة التمردية للفن بشكل عام على خطابات الدولة التي تحاول أن تحصر الفن في مهمة تدجين المجتمع أو ترسيخ لقيم وأعراف اجتماعية تتفق عليها الأغلبية، وبما أنه في لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نصف ي ناير على أنها ثورة الأقلية ضد الأغلبية فإننا سوف نلجأ هنا لحصر حالة ي ناير الثقافية قليلاً على المتأثرين المباشرين فيها وهم فئة الشباب. يظهر مدي تأثير واهتمام الجيل الجديد بهذه الحالة المستقلة حتى في نوازعها الاستهلاكية بأن معظم من أسسوا شركات لتنظيم الحفلات والمهرجانات المستقلة هم من الشباب أو ممن كانوا على علاقة بي ناير بشكل كبير وفي القلب من الحركة الاحتجاجية التي استمرت حتى يوليو ٢٠١٣.

يمكن تتبع حالة ي ناير بشكل جيد من خلال تتبع ظهور ما يسمي بالفن المستقل في مصر أو ما يطلق عليه شعبياً "الأندرجراوند" بدأ "الأندرجراوند" يكتسب صيتاً في الستينات، لارتباط الطرق تحت الأرض بحركات المقاومة وخلق البدائل، ومع ظهور الحركات الفنية الجديدة في الستينات كجزء من الثقافة البديلة التي كان يخلقها الشباب في ذلك الوقت؛ بدأت الفرق الموسيقية تتشكل في الغرب لتقدم فنونها في الشوارع الخلفية ومحطات مترو الأنفاق، وتولد ثقافة بديلة للتيار السائد Mainstream.

لموسيقى وأغنيات تلك الفرق في مصر والعالم العربي محددات واضحة يمكن الإمساك بها. فكلماتها تخرج عن إطار الأغنية العاطفية السائدة المسيطرة على الساحة الموسيقية المحتفى بها إعلامياً، وظهر ذلك منذ بدايات الفرق المستقلة في السبعينات والثمانينات. هذه الأغنيات غالباً ما تشتبك مع وقائع الحياة اليومية ومشكلاتها وقضاياها. كذلك يظهر استقلالها في الابتعاد عن التورط في الاشتباك مع البيروقراطية الحكومية، بدءاً من البحث عن إجازة للكلمات المغناة والحصول على تصريح بالتسجيل والغناء، والقبول بشروط الإنتاج من أجل الحصول على فرصة للتوزيع بالأسواق. لكن من المحددات المهمة أيضاً: الارتكان في تأسيس الصوت الموسيقي على جذور الأغنية المصرية الحديثة في أعمال سيد درويش ومن بعده الشيخ إمام باعتبار أن كلياً منهما كان على هامش الأغنية الرسمية، وأنهما قدما موسيقى وغناء يحملان مفاهيم لا تريد لها السلطة -في وقتها- أن تنتشر، بالإضافة طبعاً للموروث والإنتاج الموسيقي العالمي.

استعادت الفرق المستقلة هذين الاسمين فأخرجت أولهما من بين جدران حفلات الموسيقى العربية بالأوبرا، واستعادت الثاني من الشرائط المسجلة يدوياً في جلسات تيار اليسار القديمة التي كان يغني فيها الشيخ إمام؛ ليعيدان تقديم موسيقاهما لشرائح جديدة من الشباب الذين جرى تخريب أغنيات سيد درويش -غير العاطفية- وأغاني الشيخ إمام عنهم عمداً بقرارات من يتحكمون في المشهد الإعلامي. واتسق هذا مع تقديم الفرق الموسيقية البديلة لأغنيات تتناول أموراً سياسية واجتماعية لم يكن معتاداً الحديث عنها

وبمرور الوقت وبروز تلك الموسيقى من تحت الأرض لتحتل المشهد العام mainstream. دخل العديد من فنانيها في صراع بين ظهور منتجهم الفني عبر طرق الذبوع التي تمر بكل مراحل البيروقراطية والضغوط الإنتاجية؛ أو الإبقاء على استقلالهم مخاضين بفرص الذبوع والانتشار، خاصة وأن الانتشار هو ما يحقق النجاح المادي.

يمكن القول أن أي ثورة تفتح عالماً من الممكنات الثقافية أمام إتباعها، كان هذا الحال مع يناير وبالتالي أنتجت يناير العديد من الحركات الفنية والثقافية وما يمكن أن نسميه بالناشطية الثقافية (cultural activism). كانت تلك الناشطية الثقافية بشكل ما تقدم نقداً عميقاً للخطاب الدولاتي السائد في المجتمع المصري. فمثلاً في حالة الفرق الموسيقية يمكننا أن نتبع عدداً من الفرق لتوضيح الفرق بينها في السنوات الأولى للثورة وبين الآن .

علي سبيل المثال ، فرقة كايروكي والتي تأسست بالفعل في ٢٠٠٣ أي قبل الثورة بثمان سنوات لكنها لم تكتسب زخمها الخاص سي من سنوات الثورة الأولى . ولأنهم خرجوا من رحم ثورة ٢٥ يناير، كان نداؤهم قبل يوم واحد من تنحي الرئيس محمد حسني مبارك «صوت الحرية»، ولحث الشباب على الصمود غنوا "اثبت مكانك هنا عنوانك". وحين اشتاقوا لأيام الثورة، وإلى "لمتهم" داخل ميدان التحرير، غنوا مع الفنانة عايدة الأيوبي «يا الميدان»، ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، حددوا لنا مواصفات الرئيس في أغنية «مطلوب زعيم»، وحين اعتقل صديقهم علاء عبد الفتاح غنوا «ياما في الحبس مظلّامين».

عانت هذه الفرقة من العديد من التضييق في عهد جماعة الإخوان المسلمين أو في الوقت الراهن. وربما يرجع السبب إلى مضمون كلمات أغانيهم المتمردة التي تنتقد الوضع السياسي والاجتماعي. ففي عام ٢٠١٢، قرر وزير الإعلام المصري أحمد أنيس منع إذاعة أغنية «مطلوب زعيم» لفرقة «كايروكي» بدعوى خدش الحياء العام وجرح المشاعر، ولاحتوائها على لفظ "ذكر" وهو لفظ يردده الشباب المصري بكثرة. وفي ٢ يوليو ٢٠١٧، رفضت الهيئة العامة للرقابة على المصنفات الفنية بعض أغاني ألبوم كايروكي «نقطة بيضاء»، وحظرت تداوله في الأسواق، وأوصت بعدم إذاعته في الإذاعة والتلفزيون. لكن أعضاء الفرقة تحدوا هذا القرار ونشروا ألبومهم الجديد مصوراً على الانترنت والديجيتال ستورز، وحقق نجاحاً كبيراً على مواقع التواصل الاجتماعي.

لم تتوقف التضييقات عند هذا الحد، بل وصل الأمر إلى إلغاء بعض حفلاتهم لدواع أمنية، والاعتداء عليهم وعلى جمهورهم بالضرب من قبل مجهولين، كما حدث في إحدى الحفلات في محافظة الإسماعيلية. وتم اتهامهم بالكفر في عهد الإخوان، وبالعمالة والخيانة في الوقت الراهن، رغم أن أغانيهم كانت تعرضها القنوات الفضائية والإذاعات بشكل مكثف وبدون إذن على مدار السنوات الأخيرة، خصوصاً خلال أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي أسقطت جماعة الإخوان من حكم البلاد. وعن ثورة يناير يقول أمير: «نحن خسرنا حلاً جميلاً»، لافتاً إلى أن الربيع العربي لم ينته بعد، وأنه على ثقة بأن الشباب سيتولون زمام الأمور في يوم من الأيام، وستتغير مصر ولكن المشكلة في الثمن الذي سيدفع.

تمثل مرحلة تحول كايروكي الآن لأن يقدموا أغاني تبتعد عن السياسة قدر الإمكان مؤشراً هاماً على العلاقة بين السياق الاجتماعي الذي أنتج هؤلاء في سنوات الثورة الأولى أو بشكل أصح الذي أنتج كلماتهم وموسيقاهم لكن الآن وفي ظل القمع والتضييق الأمني فإن علي تلك الفرق والأشخاص أن يتراجعوا قليلاً .

قبل كاريوكي نجحت الدولة في ٢٠١٤ في إجهاض واحدة من أهم المبادرات الفنية التي خرجت من رحم يناير والتي استوحت حتى اسمها من ميدان التحرير رمز الثورة . كان الفن ميدان هذه المبادرة والتي اتخذت من ميدان التحرير ولاحقاً ميدان عابدين مقراً لإقامة الحفلات الفنية بالمجان للجمهور الحاضر . كان معظم من يتم دعوتهم هم من ممن يمثلون الموسيقى البديلة في مصر لكن وفي ٢٠١٤ وبقرار سيادي تتوقف المبادرة .

لاحقاً في ٢٠١٥ سأل محافظ القاهرة عن أسباب توقف الفن ميدان فرد بأنه لا علاقة بالأمن بالأمر لكن فقط لأنهم يقومون بتطوير ميدان عابدين ، وطالب منسقي المبادرة بزيارته في مقر المحافظة حتى يواصلوا نشاطهم. توجه هؤلاء للمحافظة لكنهم فوجئوا بعدم وجود المحافظ .

السياسات الثقافية في مصر

قبل ثورة يناير ٢٠١١ كانت الدولة، ممثلة أساساً في وزارة الثقافة، تقوم بدور المشرِّع والراعي والرقيب والمنتج والموزع للثقافة. يعني هذا أن الدولة هي التي تضع قواعد العمل الثقافي وتطبقها، تدير المواقع الثقافية، تنتج الأعمال الثقافية والفنية من كتب ومسرحيات وحفلات ومعارض للفنون وغيرها، وهي التي تراقب هذه الأعمال وتتأكد من أنها لا تتعرض بشكل جوهري لمنظومة القيم التي تتبناها الدولة.

الحيث هنا عن منظومة القيم التي تتبناها الدولة ليس حديثاً قانونياً فقط، لأنه يتخطى الكود القانوني التي تضعه الدولة نفسها ليصل لمستويات إجرائية بحتة تتيح لأصغر العاملين في قصر ثقافة ما أن يملئ شروطه ومعاييره الخاصة علي كل ما يعتقد فيه أنه إبداع أم لا. في المنطقة العربية تراوح موقف الدولة من العمل الثقافي المستقل عنها بين الحظر شبه التام في سورية مثلاً، أو التجاهل والحرمان من التمويل والتضييق الأمني في مصر مثلاً، أو محاولة الدمج في منظومة الدولة والتضييق الأمني في نفس الوقت مثل ما كان يحدث في تونس. وزارات الثقافة لعبت دوراً هاماً في الأنظمة القديمة، من ناحية لضمان بقاء الفنانين والمثقفين ضمن حدود تعبير ودوائر تواصل مع الجمهور تحدها الدولة، ومن ناحية أخرى لتجميل صورة هذه الأنظمة أمام العالم الخارجي. ومع ذلك بقيت هذه الوزارات عموماً في آخر سلم أولويات الأنظمة وانعكس هذا على ميزانياتها التي لم تتعد ثلث الواحد في المائة (٣،٠٪)، فيما عدا تونس التي وصلت ميزانية الوزارة فيها إلى الواحد في المائة أحياناً.

هذا الدور الأساسي والمركزي لوزارات الثقافة انطوى على مشاكل كبيرة، أولها وأهمها فشل أجهزة الدولة في الوصول بالمنتجات والخدمات الثقافية إلى أغلبية الشعب – وهناك من يعتقدون أن هذا كان فشلاً متعمداً – فبقيت الأغلبية الفقيرة محرومة من أي معرفة أو خبرة ثقافية من أي نوع. في مصر مثلاً، أغلب من هم تحت سن الأربعين لم يزوروا مسرحاً ولا معرضاً للفنون في حياتهم. المشكلة الثانية تتمثل في استقطاب وتجنيد عدد كبير من الفنانين والمثقفين حول النظام الذي عمل على بقائهم ضمن دائرة ضيقة محيطة به لضمان عدم وصول أفكارهم إلى قطاعات واسعة من المجتمع، على أن يتمتعوا ببعض الحرية وبعض المزايا داخل هذه الدائرة الضيقة. هاتين المشكلتين: حرمان أغلب الشعب من الخدمات الثقافية وإبقاء المثقفين بعيداً عن أغلبية الشعب، هما اللتان أتاحتا – بالإضافة إلى تدهور التعليم – استمرار منظومة القيم القديمة التي تضمن بقاء الوضع على ما هو عليه، بل وساعدتا على انتشار قيم أكثر محافظة ومعاداة للتغيير كالتالي دعت إليها التيارات الإسلامية السلفية. نتج أيضاً عن هاتين المشكلتين شيوع مفهوم للثقافة لدى المواطنين يقصرها على العمل الحكومي الذي تقوم به نخبة من المثقفين الذين يستخدمون لغة معقدة ومملة، بينما تعني كلمة "الفنون" بالنسبة لمعظم الناس تلك الأعمال الترفيهية التجارية دون غيرها، واستبعد من هذا المفهوم كل ما له علاقة بالفنون الحديثة والمعاصرة، وبالتالي اتسعت الهوة بين الناس والثقافة بشكل كبير.

حتى هذه اللحظة لم يحدث تغيير جذري في هذا الدور، ولم يتح للاقتراحات الكثيرة حول إعادة النظر في هذا الدور في مصر وتونس بالتحديد أن توضع موضع التنفيذ، ولا حتى النقاش الجدي. بشكل أساسي أعاق وصول الإسلاميين إلى الحكم جهود تغيير أو حتى إصلاح وزارات الثقافة، إذا اضطر الفنانون والمثقفون إلى الاصطفاف وراء النظام القديم خوفاً من الخطر الذي استشعروا أن الإسلاميين يمثلونه على مساحة الحرية التي كانوا يتمتعون بها في ظل الأنظمة القديمة، مهما كان ضيقها. وبالأساس ناصبوا الإسلاميين عداءً كبيراً بسبب تركيز هؤلاء على مسألة الهوية الإسلامية للدولة التي يراها أغلب المثقفين والفنانين ارتداداً عن العلمانية النسبية للدولة التي سادت أنظمة ما بعد الاستقلال الوطني. أدى هذا الاستقطاب الحاد – الذي غذته وسائل الإعلام – إلى إعاقة أي محاولة جديّة للنظر بشكل نقدي في دور وزارات الثقافة، وفي علاقة الثقافة بالمجتمع بشكل عام.

لكن هذا ليس موقف "كل" الفنانين والمثقفين. هناك قطاع ثقافي يسمى منذ التسعينات بالقطاع الثقافي المستقل، وهو يتكون من مجموعات من الفنانين والمشتغلين بالثقافة، بعضها يأخذ شكلاً مؤسسياً والبعض الآخر مبادرات فردية لفنانين أو أدباء اختاروا أن يكونوا على مبعدة من الأنظمة الحاكمة. هذا القطاع – رغم تناقضه الجوهري مع طرح الهوية الإسلامية للدولة الذي تبناه القوى الإسلامية – إلا أنه يتناقض بنفس الدرجة، مع ثقافة الدولة القديمة بل ويتصادم معها من حين لآخر. لم يشارك معظم المنتمين لهذا القطاع في عملية الاصطفاف حول الأنظمة القديمة في مواجهة التيارات الإسلامية، وفضلوا البقاء على تناقض مع الاثنين، مع إدراكهم أن حجمهم وقوتهم لا تتيح لهم الدخول في صراع مفتوح مع أي من هذين القطبين.

يتمتع المنتسبون لهذا القطاع – أفراداً ومؤسسات – بدرجة عالية من الحيوية الإبداعية والتحرر من القيود الفنية وكذلك الاجتماعية والسياسية، فنجد أن معظم الأعمال الفنية ذات المستوى العالي أو التي تتمتع بجرأة كبيرة تأتي من هذا القطاع، مثل أعمال فناني الجرافيتي المطاردين في تونس وفي مصر، ومثل النوع الموسيقي الجديد المسمى بموسيقى "المهرجانات" والذي يأتي من الأحياء الفقيرة في مصر. أدى انخراط هؤلاء الفنانين بشكل واضح في الثورات العربية منذ بدايتها إلى تغيير إيجابي في صورة الفنان لدى غالبية المواطنين واكتشفت القوى السياسية المختلفة قدرة الفنانين على الحشد، فساهم هذا في تعزيز موقع الفنانين المؤيدين للثورات والمناهضين للأنظمة القديمة وللتيارات الإسلامية على حد سواء.

لكن هؤلاء الفنانين في الوقت نفسه يواجهون مشاكل عديدة: الحرمان من الموارد المالية العامة ومن إمكانية استخدام المواقع الثقافية الحكومية ومن الظهور في وسائل الإعلام المحلية، ومحدودية الموارد المالية والاعتماد على تمويل المنظمات المانحة الدولية المتقطع وغير الكافي، وقلّة العناصر المؤهلة لقيادة القطاع وندرة فرص التعلم

والتدريب، وصعوبة خلق فرص التواصل مع الجمهور العريض في البلاد العربية والاحتكاك بالفنانين والجمهور في البلاد الأخرى.

المشكلة الأكبر التي تواجه هذا القطاع حالياً هي الحفاظ على موقعه خارج الاستقطاب بين الأنظمة القديمة والتيارات الإسلامية واللذان يحاولان استقطابه والهجوم عليه في نفس الوقت، بدعوى تمويله من الخارج وتبعيته للغرب مستخدمين الاتهامات المعتادة بالعمالة والخيانة إلخ.

يواجه العمل الثقافي المستقل في البلاد العربية ثلاث تحديات أساسية بحسب بسمة الحسيني مدير مؤسسة المورد الثقافي وهي مؤسسة ثقافية مستقلة تعمل منذ العام ٢٠٠٣ في عدة دول عربية :

١- العلاقة مع الدولة سواء كانت الدولة في يد الأنظمة القديمة أم في يد الإسلاميين أم في يد تحالف بينهما. تحديد المسافة بين الفنان أو المثقف وبين الدولة، والبقاء على مسافة أمانة من نظام الحكم تتيح للفنان أكبر قدر من الحرية والاستقلالية أمر بالغ الصعوبة، خصوصاً مع احتكار الدولة للموارد المالية المتاحة للثقافة وعدم وجود مصادر تمويل أخرى يعتمد عليها.

٢- العلاقة مع المجتمع الذي يعيش ثلثه أو نصفه تحت خط الفقر ومازال يتبنى قيماً محافظة ومعادية للتحرر والإبداع. يحتاج الفنانون إلى وسطاء - أفراد أو مؤسسات - تسهل لهم قيام علاقة مباشرة مع المجتمع وتفتح أمامهم منصات الحوار مع الناس. إن العزلة عن أغلبية المجتمع تؤدي في رأيي إلى تهميش الفن والفنانين، وإلى وضعهم في موقع ضعيف بالنسبة للأنظمة، بالإضافة طبعاً إلى ضررها الأكبر في حرمان أغلبية المجتمع من أدوات التخيل والنقد والإبداع والبهجة التي يوفرها الفن.

٣- هشاشة القطاع الثقافي، سواء كان مستقلاً أم تابعاً للدولة، من الناحية الإدارية، وافتقاره إلى حوكمة رشيدة وهياكل إدارية فعالة ومؤثرة وإلى الموارد البشرية التي يمكنها القيام بذلك. يعمل في القطاع الثقافي الرسمي في بلد مثل مصر عشرات الآلاف من الموظفين الحكوميين ولكنهم يفتقرون إلى المهارات وإلى المعارف اللازمة لأداء عملهم، فضلاً عن الإيمان والحماس اللذان ينبغي أن يميزا العمل في الثقافة. في القطاع الثقافي المستقل عدد قليل من المشغلين بالإدارة، معظمهم فنانون أو أدباء في نفس الوقت، يضطرون إلى الجمع بين وظائف عدة في آن واحد، وأحياناً ما يعملون في وظائف أخرى لا علاقة لها بالثقافة ليتمكنوا من كسب عيشهم.

هناك حاجة طبعاً لإعادة النظر بشكل جذري في السياسات الثقافية المتبعة في البلاد العربية، ولكن هذا أمر مرتبط تماماً بعملية التغيير السياسي. في اللحظة الراهنة، في مصر على الأقل، هناك دفع قوي في اتجاه العودة إلى النظام السابق، لم ينجح ذلك تماماً

حتى الآن، وغالباً لن ينجح، ولكنه لن يتيح في الوقت الحالي الاتفاق على سياسة ثقافية تختلف جذرياً مع ما اتبعه النظام القديم.

يشير القرار الأخير تخوفات كثيرة للمهرجانات الأدبية المستقلة أيضاً فبحسب مقابلة أجراها موقع مدي مصر مع محمد البعلبي رئيس ومؤسس مهرجان القاهرة الأدبي وهو أحد أنجح المهرجانات الثقافية التي خرجت من رحم يناير، يرى البعلبي أن القرار مثير للقلق في ظل المناخ العام الحالي المعادي للحريات، مبدئياً تخوفه من أن يستخدم القرار للتضييق على النشاط الثقافي المستقل، وهو التخوف الذي يراه مشروع، لأنه حصل بالفعل تضييق واسع خلال السنوات الماضية.

ويضيف " رغم أن القرار موجه بالأساس للأنشطة الموسيقية والغنائية، إلا أن صيغته فضفاضة للغاية، ما يعطي مساحة واسعة للتحكم في أي مهرجان، كما أن شروطه تعجيزية، كاشتراط أن يكون رأس مال الشركة المنظمة لا يقل عن ٥٠٠ ألف جنيه، ما يعني أن الأنشطة الثقافية ستقتصر على الشركات العملاقة. "

المحطة الأخيرة :

بالقانون يمكننا أن نمنع كل شيء

نشرت الجريدة الرسمية يوم ١١ يوليو الحالي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٨ لعام ٢٠١٨، والمعني بتنظيم إقامة الحفلات والمهرجانات. وينص على عدم جواز تنظيم أو إقامة مهرجان أو احتفال إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الثقافة، عقب التنسيق مع الجهات المعنية بالدولة. وفصل القرار «الجهات المعنية» في مادته الثالثة، والتي أصدرت قراراً بتشكيل لجنة عليا دائمة لتنظيم إقامة المهرجانات والاحتفالات برئاسة وزير الثقافة وعضوية كل من «ممثل عن كل من وزارات (الخارجية- الداخلية- المالية- السياحة- الآثار- الطيران المدني- الشباب والرياضة- التنمية المحليّة) يختاره الوزير المختص على ألا يقل المستوى الوظيفي له عن العالية».

في المادة الرابعة للقرار والتي تنص على إرفاق مستندات ترخيص الجهة التي تريد أن تنظم مهرجاناً أدبياً أو فنياً أو ثقافياً بشكل عام تستطرد المادة في طلب المزيد من الأشياء مثل الميزانية التفصيلية للأنشطة وأنواعها وأماكن إقامتها لكن الأخطر هو طلب إرفاق بيانات المدعويين كاملة للمهرجان إن وجد وهو ما يعني ان للجنة العليا أو الحكومة المصرية رفض المهرجان بسبب شخص واحد فقط مدعو لا يمكنها أن توافق عليه .

وتختص "اللجنة الدائمة لتنظيم إقامة المهرجانات والاحتفالات" بدراسة طلبات إقامة المهرجانات والاحتفالات ومتابعة آليات تنفيذها، وتقييمها وتقديم تقارير دورية عن كل مهرجان أو احتفال تتضمن توصيات في هذا الشأن لوزير الثقافة، ووضع أجندة سنوية تحدد مواعيد وأماكن إقامة المهرجانات والاحتفالات على مدار العام وفق برنامج زمني يكفل عدم تعارضها مع بعضها البعض، مع مراعاة عدم تكرار أكثر من مهرجان أو احتفال متخصص في مجال ثقافي أو فني واحد في نفس المحافظة، بالإضافة إلى تحديد الدعم المادي (مالي أو لوجيستي) المقدم من الدولة للمساهمة في إقامة المهرجانات والاحتفالات التي تقيمها الجهات غير الحكومية بشرط ألا تتجاوز قيمة الدعم نسبة ٤٠% من موازنة المهرجان أو الاحتفال. كما تختص اللجنة بالتنسيق مع المحافظين لعدم السماح بإقامة أية مهرجانات أو احتفالات لم يصدر لها ترخيص من وزارة الثقافة بنطاق كل المحافظة.

واشترطت المادة الخامسة من قرار مجلس الوزراء على الجهات غير الحكومية التي تطلب ترخيصاً لتنظيم مهرجان أو احتفال، أن تكون جهة منشأة وفقاً للقوانين المصرية وحاصلة على التراخيص اللازمة لمزاولة نشاطها، وإذا كانت جمعية أهلية يجب أن يكون لها نشاط ملموس لخدمة المجتمع في مجال تخصص المهرجان أو الاحتفال المراد الترخيص له، أما إذا كانت شركة فيجب ألا يقل رأسمالها عن ٥٠٠ ألف جنيه مصري، وأن يكون مالك الشركة مصري الجنسية أو نسبة ملكيته بها لا تقل عن ٥١%.

أما المادة السادسة ففصلت مواصفات الطلب: « يقدم طلب الترخيص للجنة العليا الدائمة لتنظيم إقامة المهرجانات والاحتفالات، خلال شهر يونيو من كل عام، باسم وزير الثقافة متضمناً اسم الجهة المنظمة للمهرجان أو الاحتفال، اسم ونشاط المهرجان أو الاحتفال وأهدافه ومكان إقامته، مجلس إدارته ومصادر تمويله، على أن يرفق بالطلب مستندات تأسيس الجهة، وتراخيص مزاولة نشاطها، ميزانية تفصيلية للمهرجان أو الاحتفال، التعليمات الداخلية التي تتضمن كيفية إدارة المهرجان أو الاحتفال والقائمين على تنفيذها، نوع الفعاليات التي سيقدمها المهرجان أو الاحتفال وتوقيتات وأماكن إضافتها». كما تشترط «مواصفات الطلب» أيضاً، كتابة بيانات المدعوين لحضور المهرجان أو الاحتفال والمكرمين سواء من المصريين أو الأجانب.

أيضا وبنص القرار يمكن لوزير الثقافة رفض طلب الترخيص إذا ارتئ أنه لا يحقق الهدف المنشود منه والذي نص عليه القرار بمصطلحات فضفاضة ، فقد نصت المادة الأولى على ان يكون هدف المهرجان هو تنمية الإبداع والحفاظ على الهوية الثقافية المصرية وروافدها الحضارية وتعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية ، فيمكن بحسب هذه المادة أن ترفض اللجنة منح إي حفلة أو مهرجان ترخيصا للإقامة في مصر بناء على رؤيتها الخاصة وتفسيرها الحصري لما تعنيه تلك المصطلحات الفضفاضة .

خاتمة

كما أسلفنا يشكل قرار رئيس الوزراء السابق المسمار الأخير في نعش السياسات الثقافية المستقلة في مصر ويمكن أن يكون هذا هو السبب الأساسي لإصدار مثل هذا القرار . تمثل عدة عوامل موضوعية أيضا أسباب قد سهلت من عملية إصدار مثل هذه القرارات أولها بالطبع هو تراجع الحراك الاجتماعي والسياسي منذ يوليو ٢٠١٣ وتأميم الدولة المصرية للمجال العام السياسي وما يستتبعه هذا بالطبع من تأميم متعمد للمجال الثقافي .

تكمن أيضا المشكلة الأساسية للقرار في أنه يقنن من وضعية التضييق القائمة بالفعل على الأنشطة الثقافية المستقلة في مصر ويجعل تنظيم أي مهرجان فقط حكرا على الدولة أو ما تراه مناسبا لها بحسب نصوص فضفاضة جدا. يزيد القرار الأخير من القبضة الأمنية على المجال العام الثقافي كما يستبعد الكثير من الفاعلين الثقافيين المستقلين من تنظيم تلك المهرجانات نظرا لنقص التمويل .

لما سبق نعتقد أن السياسات الثقافية في مصر الآن تمر بأزمة كبيرة حتى أصعب مما مرت بها في فترات حكم نظام مبارك السابق فالتدخل الأمني في كل مناحي الحياة أصبح عبئا حقيقيا علي صناعة الثقافة والفن المستقل في مصر .

مصادر

نص القرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء والمنشور في الجريدة الرسمية

<https://bit.ly/2maXpol>

تقرير منشور في مدي مصر بعنوان «الجنة العليا للمهرجانات».. ما هو مستقبل الحفلات الفنية في مصر؟

<https://bit.ly/2NgMWmN>

بسمه الحسيني، الثقافة والدولة وثقافة الدولة ، مقال على مدي مصر

<https://bit.ly/2O1Nf6c>

السياسات الثقافية " النشأة والتطور والعقلانية " ، دراسة لمؤسسة حرية الفكر والتعبير

http://afteegypt.org/wp-content/uploads/afte_001_14_09_2015.pdf

The soothing power of culture, report , qantara website

<https://en.qantara.de/content/culture-policy-in-egypt-the-soothing-power-of-culture>

magdy whaba , cultural policy on Egypt , unesco website ,

<http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000011/001193eo.pdf>

European union report on cultural policy in Egypt and the its role in international relation

http://ec.europa.eu/assets/eac/culture/policy/international-cooperation/documents/country-reports/egypt_en.pdf

اللجنة العليا للمهرجانات

حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي والتعبير هي أحد أهم الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير لبناء مجتمعات ديمقراطية متطورة قادرة على احترام مواطنيها ودعم التطور الفكري الإنساني لأفرادها، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ صار الحديث عن أي انتقال ديمقراطي لا يصح بدون رصد ومناهضة سياسات القمع المنهجي والغير دستوري لحرية الرأي والتعبير، ومن هنا تم رصد برنامج خاص للتعبير الرقمي عن قضايا حرية الرأي والتعبير في مصر وتناولها وتوثيق الانتهاكات والدفع بعجلة احترام حرية الرأي والتعبير من خلال تشريعات وسياسات وممارسات أكثر ديمقراطية وانحيازاً لحقوق الإنسان.



HRDO
PDF
STUDIES
ONLINE

